

قياس الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق باستخدام نموذج (Altman Z-3)

Measuring the Financial Stability of the Banking Sector in Iraq Using the Altman Z-3
Model

أ.م. د شيماء فاضل محمد⁽²⁾

حيدر كامل جبار⁽¹⁾

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط

<http://dx.doi.org/10.29124/kjeas.1653.8>

المستخلص :

يركز البحث على قضية أساسية تتعلق باستخدام أفضل السبل لاختبار الاستقرار المالي في القطاع المصرفي لان الاستقرار المالي لا يتحقق الا عندما يتمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص من أداء دوره الأساسي في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي، بوصفها الطريقة الوحيدة التي تزيد من قدرته على مواجهة المخاطر أو أية تأثيرات سلبية تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. ولقد هدف البحث الى الوقوف على مدى الاستقرار الذي يتمتع به القطاع المصرفي في العراق، من خلال استخدام مجموعة من النسب المعيارية والقياسية، من اجل بناء منظومة قياسية من مؤشرات السلامة تأخذ بالحسبان خصوصية القطاع المصرفي العراقي، والعمل على توفير منظومة علاجية تسعى الى احتواء الازمات بمختلف انواعها والاسراع لمنع انتشارها على الصعيدين المالي والمصرفي، فضلا عن استمرار الرقابة الإشرافية على المصارف بشكل منتظم بهدف تشخيص نقاط الضعف في ادائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها، وبما يعزز من استقرار القطاع المصرفي في العراق لتوسيع الأنشطة وتطوير خدماته بوصفه يمثل أكبر مكونات القطاع المالي واكثرها عرضة للمخاطر. وكان أهم استنتاج توصل له البحث يتمثل في أن الاستقرار المالي يسهم في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على أداء وظائفه ومهامه المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية مثل توفير السيولة وتقديم الائتمان المالي وغيرها الأمر الذي يجعل القطاع المصرفي قادراً على مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية التي تهدد استقرار القطاع المصرفي العام في العراق.

Abstract:

The research focuses on a fundamental issue related to using the best methods to test financial stability in the banking sector. Financial stability is only achieved when the financial sector in general and the banking sector, in particular, can perform their essential role in meeting the needs of economic and social development under the laws and regulations governing banking operations. These methods are the only way to enhance their ability to face risks or any negative impacts on banks and other financial institutions. The research aimed to determine the extent of stability in the banking sector in Iraq by using a set of standard ratios and benchmarks to build a comprehensive system of safety indicators that take into account the specificity of the banking sector in Iraq. Additionally, the research seeks to provide a therapeutic system that aims to contain crises of various kinds and prevent their spread at both the financial and banking levels. Furthermore, the research emphasizes the need for continuous supervisory oversight of banks to identify weaknesses in their performance early on, preventing severe financial problems that could lead to their collapse. This approach enhances the stability of the banking sector in Iraq, expanding its activities and developing its services as the largest and most risk-prone component of the financial sector. The most significant conclusion reached by the research is that financial stability contributes to enhancing the banking sector's ability to perform its functions and tasks, such as providing liquidity and extending financial credit. This capability enables the banking sector to withstand internal and external crises that threaten the overall stability of the banking sector in Iraq.

مقدمة

يتحقق الاستقرار المالي عندما يتمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص من أداء دوره الأساسي في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي، وتزيد في الوقت نفسه من قدرته على مواجهة المخاطر أو أية تأثيرات سلبية تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، فقد ظهر هذا مصطلح الاستقرار المالي نتيجة لتكرار الأزمات المالية التي عصفت بالاقتصادات العالمية النامية والمتقدمة على حد سواء مع تباين تأثيرها من بلد لآخر. وأصبح من أكثر المصطلحات تداولاً في كافة الميادين المالية والاقتصادية، والشغل الشاغل الصناع القرار والسياسات على مستوى العالم وتقدم سلم أولويات صناع السياسات واحتل أهمية خاصة لدى البنوك المركزيه، ومن اجل ان تقوم المصارف بدورها الفعال والمهم في الحفاظ على الاستقرار المالي في الحياة الاقتصادية، كان من الضروري العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري

أيضا إخضاع هذا القطاع العملية الرقابة، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية والمالية للدولة بالشكل المناسب. وهنا يأتي دور البنك المركزي الذي تقع عليه المسؤولية الأكبر في تقوية أداء عمل هذا القطاع من خلال التواصل المستمر مع وحدات القطاع المصرفي وخلق الشروط الكفيلة بإيجاد بيئة مصرفية داعمة للاستقرار المالي وإيجاد نظام رقابي فعال ومتطور يعتمد الأساليب العلمية والاجراءات القانونية، ولقد اكدت المصارف التطور والتقدم التكنولوجي التي طرأت على طبيعة الاعمال المصرفية من اجل تقديم افضل الخدمات والتسهيلات على جميع المستويات للزبائن، وبعد ان اصبحت للمؤسسة المصرفية في العراق طبيعة متميزة وأهمية واضحة، وضعت تشريعات خاصة بها بدءا من تعريف المصارف وكيفية تأسيسها، وكافة الامور الأخرى المتعلقة بتنظيم اعمالها بشكل ينسجم مع الاهداف المرجو تحقيقها وانتهاء بالشروط المطلوبة لتصفيتها، وبذلك استخدم في هذا البحث نموذج)

(Altman Z-3

بشكل واسع لتقييم الاستقرار المالي او عدم الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ما اذا كان هناك مخاطر مبكره ومحتمله في استقراره القطاع المصرفي ، حتى لا تتعرض المصارف لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها، لذا كان من الضروري الوقوف على مدى الاستقرار الذي يتمتع به القطاع المصرفي في العراق من خلال استخدام مجموعة من النسب المعيارية والقياسية، تأخذ بالحسبان خصوصية القطاع المصرفي ، وبما يعزز من استقرار القطاع المصرفي في العراق لتوسيع انشطته وتطوير خدماته بوصفه يمثل أكبر مكونات القطاع المالي واكثرها عرضة للمخاطر.

المبحث الأول : منهجية البحث

أولا : مشكلة البحث:

يتعرض القطاع المصرفي في العراق الى تحديات جمة، أهمها الابتعاد عن دوره الأساسي في تمويل التنمية، والثاني التلكؤ الحاصل في أداء الكثير من وحداته المصرفية، مما أصبح مصدر قلق للقطاع المصرفي وليس عاملا للاستقرار فيه ساعد في ذلك غياب المنهجية الواضحة لدى البنك المركزي وهيئته الرقابية في مراقبة عمل المصارف، فضلا عن افتقارها الى نظام داخلي خاص بها تحدد بموجبه الأهداف والواجبات والمسؤوليات والصلاحيات، كما لم يتضمن قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ هيكلية واضحة تشير صراحة الى هيئته الرقابية وبيان أهدافها، والمعايير التي تستند اليها ، وتحديث المعايير المعتمدة في عمل القطاع المصرفي ومنها مقررات لجنة بازل (٢) (٣) والتي تسهم في تطوير عمل القطاع المصرفي العراقي. بالرغم من اعتماد النظام المالي في العراق على آليات للتمويل المالي إلا انه لم ينعكس بما يحقق أهدافه الكاملة بتحقيق الاستقرار المصرفي الذي يؤدي إلى حدوث اضطرابات في النظام المالي في حالة عدم استقراره.

ثانيا : أهداف البحث:

1- الوقوف على مدى الاستقرار الذي يتمتع به القطاع المصرفي في العراق، لما لذلك من أهمية في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال اسهامه في استقرار الاسعار والابقاء على معدلات تضخم منخفضة.

- 2- تحليل مؤشرات الاستقرار المالي والاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي.
- 3- تأمين نظام فعال ومرن يقوم بجمع وتبويب الاحصاءات المتابعة للتطورات في القطاع المصرفي.
- 4- التعرف على واقع القطاع المصرفي في العراق.
- 5- قياس مدى استقرار البنوك والمؤسسات المالية وتحديد نقاط القوة والضعف.
- 6- تحديد المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي مثل المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة

ثالثا أهمية البحث:

يأتي أهمية هذه البحث من خلال معرفة تطبيق نموذج ألتمان (Altman Z-3) على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العراقي، إذ أصبح هدفاً مهماً في السعي لتحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي، لاسيما في رحاب التطور الذي شهده الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) والتي تسهم في تطوير عمل القطاع المصرفي العراقي ، فضلاً عن إجراء حزمة من الإصلاحات على صعيد القطاع المصرفي والمالي، كتشريع القوانين والإجراءات والتسهيلات وإعادة الهيكلة، لجعله أكثر مرونة وفعالية ؛ إذ أصبح هناك ترابط كبير بين الأنظمة المالية والمصرفية الدولية، فحدثت أي خلل في أحدها من شأنه التأثير على سائر الأنظمة الأخرى.

رابعا : فرضية البحث:

- 1- يقوم البحث على فرضية مفادها (ما يتميز به النموذج المستخدم Altman Z-3 من تشخيص الاستقرار المالي للمصارف مما يمكنها من اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز استقرارها المالي والحد من المخاطر المحتملة) .
- 2- يوجد دور المؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العام في تحقيق الاستقرار المالي.
- 3- إن تحقيق الاستقرار المالي يتطلب أن يتمتع القطاع المصرفي بموقف مالي سليم ومعافى.
- 4- يوجد دور للقوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي.

خامسا : منهجية البحث :

نظرا لاستجابة متطلبات البحث تم استخدام أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي ، فقد اعتمد الباحث على المناهج الآتية:

- 1- الوصفي التاريخي من خلال الرجوع إلى الأطر التاريخية للاستقرار المالي ولنشأة والتطور للبنوك عبر الزمن والفلسفة التي تستند إليها .
- 2- الاستقراءى والاستنباطي الطريقة العلمية باستقراء المعلومات عن الاستقرار المالي وتطورات سياساته في النشاط الاقتصادي العراقي ، ثم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في قياس الاستقرار المالي للقطاع المصرفي على اقتصاد العراق.

المبحث الثاني :

أولا : التأطير النظري لمفهوم لاستقرار المالي

1- نبذة تاريخية

يعود مفهوم الاستقرار المالي من المفاهيم التي استخدمت قديما حيث سعى الأفراد والحكومات على حدٍ سواء إلى ضمان أمان أوضاعهم المالية، ففي العصور القديمة كانت المجتمعات تعتمد على المقايضة في التجارة، ولكن مع تقدم الحضارات ظهرت أشكال أولية من الأنظمة المالية. في بلاد ما بين النهرين ومصر القديمة، حيث استخدمت السجلات الطينية والورقية لتوثيق المعاملات التجارية، وأما في العصور الوسطى ، ازدهرت التجارة في أوروبا

وظهرت بنوك أكثر تنظيماً مثل بنك "ميديشي" في إيطاليا، الذي أسسه جيوفاني دي بيسي دي ميديشي في القرن الخامس عشر، لعبت هذه البنوك دوراً مهماً في تمويل التجارة وتطوير أدوات مالية مثل الحسابات الجارية وخطابات الاعتماد، أذ ظهرت أنظمة النقود المعدنية ونظام المقاصة في العصور الوسطى مما ساعد على تسهيل التجارة وتقليل مخاطر المعاملات ولعبت هذه البنوك دوراً هاماً في توفير القروض والخدمات المالية الأخرى، وفي القرن الثامن عشر والتاسع عشر شهدت الثورة الصناعية نموًا اقتصاديًا هائلًا مما أدى إلى زيادة المخاطر المالية وظهرت الأزمات المالية لأول مرة مثل أزمة الذعر عام 1837، الأمر الذي أدى إلى دعوات لتنظيم القطاع المالي وبالتالي تم تأسيس أول البنوك المركزية في إنجلترا عام 1694 بهدف ضمان استقرار النظام النقدي.⁽¹⁾

وقد شهد القرن العشرين الحربان العالميتان الأولى والثانية ألتى أدت إلى اضطرابات اقتصادية هائلة، مما أدى ذلك إلى تطوير أنظمة جديدة لضمان الاستقرار المالي، وتأسيس مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتقديم المساعدة للدول التي تواجه صعوبات مالية وتم سنّ قوانين وتشريعات لتنظيم القطاع المالي والحدّ من المخاطر.⁽²⁾

وأما في القرن الحادي والعشرون شهدت الأزمة المالية في 2007-2008 كانت نقطة تحول رئيسية، حيث كشفت عن نقاط ضعف خطيرة في الأنظمة المالية العالمية مما سارعت الحكومات والبنوك المركزية بسياسات تحفيزية كبيرة وإصلاحات تنظيمية، مثل تطبيق معايير "بازل 3" لتعزيز متطلبات رأس المال للبنوك ليشمل الاستقرار المالي على الاقتصاد بأكمله وليس على القطاع المالي فحسب.

ثانياً: تعريف الاستقرار المالي

لقد ظهرت العديد من المحاولات الجادة لتقديم تعريف دقيق شامل لمفهوم الاستقرار المالي، وظهر إجماع بين الباحثين وصناع القرار الاقتصادي على أن مفهوم الاستقرار يشمل مختلف جوانب التمويل والأنظمة المالية والبنية التحتية والمؤسسات والأسواق، وأهم هذه الجوانب ما يلي:

1. الاستقرار المالي بالنسبة للنظام المالي: هو تلك الحالة التي يكون فيها النظام المالي للأسواق المالية الرئيسية وللمؤسسات البنكية والمالية مقاوم للصدمات الاقتصادية، ويصلح للوفاء على نحو سلس بوظائفه الأساسية المتمثلة في الوساطة المالية، وتسهيل العمليات الاقتصادية، وإدارة المخاطر، وترتيب المدفوعات. حيث يتحقق الاستقرار المالي في النظام المالي السليم حسن الأداء، من خلال آليات السوق التصحيحية الذاتية التي تخلق مقاومه تمنع تفاقم المشاكل لتشمل نطاق المنظومة المالية بأكملها وتأثيرها على الاقتصاد الحقيقي⁽¹⁾، ومعناه أن الاستقرار المالي يتجسد في الأداء الجيد لمكونات وأجهزة النظام المالي وتحكمها في مختلف التفاعلات الحاصلة فيه وبين مختلف الأطراف الاقتصادية.

(1)-International Monetary Fund, **Defining Financial Stability**, On available:
<https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/book/9781589064409/ch005.xmi>

(2)-Quaden Guy (2007): «< les banques centrales et la stabilité financière >», Séance d'ouverture de la conférence de l'international coopérative and mutual insurance federation, Bruxelles, 26 Septembre, P.02

(1)- أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، موقع صندوق النقد العربي، 2014، ص 16-14.

2. الاستقرار المالي بالنسبة للبنك المركزي: هو الهدف الجديد المستحدث للبنوك المركزية، يضاف إلى مهامها التقليدية، والذي تحتم عليها لاستدراك وتصحيح الأوضاع المالية الناتجة عما وقع على عاتقها من تداعيات أزمة 2008، ويعني أن يكون الاستقرار المالي تحت المظلة الرقابية والمؤسسية للبنك المركزي، إضافة إلى الأنواع الأخرى من المؤسسات بما فيها شركات الوساطة وصناديق الاستثمار في شركات التأمين وغيرها من الصناديق والمؤسسات المالية التي تعمل بنظام سوق الذهب، والتي تقوم بدور الوساطة المالية بين قطاعات الفوائض المالية (جانبا العرض وقطاعات العجز المالي جانب الطلب).

3. الاستقرار المالي بالنسبة للأدبيات الاقتصادية: تضمنت مفاهيم متعددة للاستقرار المالي، وركز العديد منها على تعريفه من زاوية كونه الحالة المقابلة لحالة عدم الاستقرار المالي، التي تشهد قصور أو اضطراب في قيام القطاع بوظيفة الوساطة المالية وفق أسس ومعايير مثالية. وقد انتقد فريق آخر من الاقتصاديين هذا التوجه حيث أشاروا إلى أن قيام القطاع المالي بوظيفته كوسيط مالي على الوجه الأمثل لا يعني بالضرورة قدرته على مواجهة الأزمات المالية التي تنتقل من دولة لأخرى، ولا يمكن تفاديها في ظل تحول العالم إلى قرية صغيرة تربطها علاقات مالية واقتصادية غاية في التشابك والتعقيد.⁽¹⁾ يتضح هنا أنه ليس هناك مفهوم أو تعريف موحد للاستقرار المالي لدى الاقتصاديين، فمنهم من يعبر عنه

ثالثا: الفرق بين مفهوم الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي

لا يقتصر مفهوم الاستقرار المالي على كيفية التعامل مع الأزمات المالية عند حدوثها، بل يعمل بالدرجة الأولى على تأهيل القطاع المالي لاستيعاب هذه الأزمات، وتقليل احتمالية حدوثها، وتقليل فرص تداعياتها وينتقل إلى المكونات الرئيسية للقطاع المالي المحلي، ومن ثم إلى بقية القطاعات الاقتصادية في الدولة ومنها إلى اقتصادات العالم.

ويمكن بيان مفهوم الاستقرار المالي من خلال بيان مفهوم عدم الاستقرار المالي:

1. الاستقرار المالي (Financial Stability): هو التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي والاقتصادي، أي غياب الاضطرابات فيه، فالمعزى من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الاضطرابات، وأن الاستقرار يكون إذا ما اتسم بإمكانات معينة مثل تيسير كفاءة الموارد الاقتصادية وتوزيعها حسب المناطق، بجانب العمليات المالية والاقتصادية الهامة الأخرى مثل الادخار، الاستثمار الإقراض السيولة، وتوزيعها وتحديد أسعار الأصول وتراكم الثروة ونمو الناتج وتقييم مخاطر، المالية وإدارتها واستمرار القدرة على أداء الوظائف الأساسية للنظام ومكوناته بأكمل وجه.⁽¹⁾

2. أما عدم الاستقرار المالي (Financial Instability): عرفه صندوق النقد الدولي (IMF) بأنه يمثل فترات عدم الاستقرار المالي في الأسواق المالية والتي تتحول لفترات الاضطرابات الحادة وتضعف قابلية النظام على تقديم

⁽¹⁾- جاري شيناسي، الحفظ على الاستقرار المالي، سلسلة قضايا اقتصادية، التي يصدرها صندوق النقد الدولي، العدد 36، 2005، ص50-45.

(1)- بهوري اسل، مقترحات اتفاقية بازل 3 للوقاية من الأزمات البنكية لتعزيز استقرار النظام المالي في ظل الإطار العولمي الجديد، مقال مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد 7، سبتمبر 2018، ص202.

خدمات الدفع إلى السعر ومخاطر التحويل وتخصيص الائتمان والسيولة ومن المحتمل أن يؤدي إلى انخفاض النشاط الحقيقي في الاقتصاد والمسجل أنه قد برزت عدة اجتهادات تحاول تحديد مفهوم معياري للاستقرار المالي⁽²⁾.

توجد هناك مدرستان تفسران الاستقرار المالي فحسب هذه المدرسة فإن أفضل طريقة لتعريف الاستقرار المالي تكون من خلال تعريف غيابه عدم الاستقرار المالي، حيث يحدث عدم الاستقرار المالي عندما تتداخل صدمات النظام المالي مع تدفق المعلومات بحيث يصبح النظام المالي غير قادر على القيام بوظيفته الأساسية وهي توجيه الأموال إلى الفرص الاستثمارية المنتجة، ويؤكد هذا التعريف على دور وساطة النظام المالي في توفير الائتمان للقطاع الحقيقي ويركز على الدور المركزي لعدم تماثل المعلومات في إحداث عدم الاستقرار المالي، حيث أن عدم الاستقرار المالي يحدث عندما تتسبب صدمات النظام في انقطاع أو توقف تدفق المعلومات، أي أن اضطرابات النظام المالي تزيد من مشكلة عدم تماثل المعلومات إلى درجة يتوقف معها وظيفة الوساطة المالية، ففشل المعلومات التي تتعلق بجميع المعاملات يحدث حتى من دون صدمات ويعرف عدم الاستقرار المالي أو الاضطراب من خلال الخطر النظامي الذي ينطوي على زيادة مخاطر الأزمة المالية، فالأزمة هي الخيار كبير للنظام المالي والذي يؤدي إلى عدم قدرته على توفير خدمات الدفع أو تخصيص الائتمان للفرص الاستثمارية المنتجة، يشير هذا التعريف إلى أن الأزمات المالية سيكون لها آثار سلبية كبيرة على محمل النشاط الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي هو بمثابة إدارة المخاطر النظامية، حيث ترتبط المخاطر النظامية بمخاوف بشأن ملاءة المؤسسات المالية ومن المهم الاعتراف بأن المخاطر النظامية يمكن أن تتحلى في شكل فشل سيولة السوق والخيار البنوية الأساسية للسوق، كما يلاحظ أيضا أن هذا التعريف يستثنى تقلبات أسعار الأصول ويعتبرها جوانب مستقلة عن عدم الاستقرار، أيضا يؤكد هذا التعريف على دور النظام المالي في دعم القطاع الحقيقي من خلال توفير الائتمان وخدمات الدفع⁽¹⁾.

وتكون أمام حالة من عدم الاستقرار عند فشل السوق أو ظهور العوامل الخارجية التي من المحتمل أن تؤثر على نشاط الاقتصاد الحقيقي، ويوصف عدم الاستقرار المالي بأنه الوضع الذي يتميز بالشروط الأساسية:⁽²⁾

أ. تنحرف مجموعة مهمة من أسعار الأصول المالية بشكل حاد عن قيمها الأساسية.

ب. يشوه بشكل كبير وظيفة السوق وتقدير الائتمان المحلي والدولي بشكل كبير.

ج. سوف ينحرف إجمالي الإنفاق أو من المحتمل أن ينحرف بشكل كبير، إما أعلى أو أقل من قدرة الاقتصاد على الإنتاج.

(2)Mishkin, frederick, Global Financial Instability: Framework, Events, Issues » journal of economic perspectives, vol 13 april 2009, P: 55.

(1) - E Philip Davis, Towards a Typology For Systemic Financial Instability, Economics and Finance Working papers, Brunel University, London, 12th November 2003, P: 2.

(2) - Roger W Ferguson, Jr. Should Financial Stability Be An Explicit Central Bank Objective? Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems, Conference at the IMF in Washington, D.C., September 16-17. 2002, International Monetary Fund, 2003, P: 209.

في حين تركز المدرسة الثانية يتم التركيز عند تعريف الاستقرار المالي في هذه المدرسة على وظائف النظام المالي، فالاستقرار المالي يعني استقرار المؤسسات الرئيسية والأسواق التي تصنع (النظام المالي*)، بعبارة أخرى يتطلب الاستقرار المالي أن تكون المؤسسات الرئيسية في النظام المالي مستقرة، بحيث تكون هناك درجة عالية من الثقة بأن تتمكن من الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية دون انقطاع أو مساعدة خارجية، بحيث يمكن للمشاركين فيها عقد الصفقات بكل ثقة في الأسعار التي تعكس القوى الأساسية والتي لا تختلف بشكل كبير خلال فترات قصيرة عندما لا يكون هناك تغييرات في الأساسيات، ضمناً، يأخذ هذا التعريف بعين الاعتبار حالة الأسواق والوسطاء الماليين دون البنية التحتية المالية، كذلك يعتبر فترات تقلبات أسعار الأصول كدليل على عدم الاستقرار،⁽¹⁾ ويؤكد هذا التعريف على أن الاستقرار المالي يكون موجوداً إذا كان بإمكان النظام المالي الاستمرار في العمل بشكل طبيعي دون المساعدات الخارجية، وهو بذلك يستثني الحالات التي يتم فيها تجنب عدم الاستقرار المالي من خلال تقديم المساعدات المالية أو غيرها من أشكال الدعم للمؤسسات المالية من قبل السلطات التنظيمية أو السياسية، ويمكن تعريف الهدف من استقرار النظام المالي، بعبارة عامة، تجنب اضطرابات النظام المالي والتي من المحتمل أن تتسبب بتكاليف كبيرة على مخرجات القطاع الحقيقي، هذه الاضطرابات قد يكون أصلها الصعوبات التي تواجهها المؤسسات المالية أو اضطرابات الأسواق المالية، ويركز هذا التعريف على تأثير عدم الاستقرار المالي على الاقتصاد الحقيقي ويقر باضطرابات الأسواق المالية إضافة إلى حالات عسر الوسطاء الماليين وبهذا نحصل على الاستقرار المالي عندما يكون هناك:⁽¹⁾

رابعاً: مؤشرات قياس الاستقرار المالي:

تلعب البنوك المركزية دوراً تنظيمياً ورقابياً على النظام المصرفي والمؤسسات المالية العاملة في القطاع المالي، وبالإضافة إلى ذلك فإنها تلعب دوراً آخر، وهو الحفاظ على الاستقرار المالي بما يضمن وجود نظام فعال وسلس، وهذا يتطلب جمع الإحصائيات والبيانات وتبويبها لمتابعة تطورات عمل القطاع المصرفي، ويتم ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي تختلف من دولة إلى أخرى حسب النظام المالي والاقتصادي للدولة، وسيتم في هذه الدراسة التطرق إلى المؤشرات التي يعتمد عليها البنك المركزي العراقي في قياس مستوى الاستقرار المالي للقطاع المصرفي. ويتكون مؤشر الاستقرار المالي من أربعة مؤشرات رئيسية تشمل: ومؤشر الاقتصاد الكلي (4 مؤشرات فرعية)، ومؤشر سوق رأس المال (مؤشرين فرعيين)، ومؤشر الدورة المالية (مؤشر فرعي واحد).⁽²⁾

(1) أحمد مهدي بلوافي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي، تحليل تجريبي، مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م 21 ع 2، السعودية، 2008، ص 72.

(2)- E Philip Davis, Towards a Typology For Systemic Financial Instability, Economics and Finance Working papers, Brunel University, London, 12th November 2003, p2.

*النظام المالي : هو مجموعة من المؤسسات والأسواق والأدوات والقواعد التي تنظم وتسهل تدفق الأموال بين الأفراد والشركات والحكومات. يشمل هذا النظام البنوك، والأسواق المالية (مثل سوق الأسهم والسندات)، والمؤسسات المالية غير المصرفية (مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار)، بالإضافة إلى البنية التحتية المالية (مثل أنظمة الدفع والتسوية). يهدف النظام المالي إلى تخصيص الموارد المالية بكفاءة، وتسهيل الاستثمارات، وإدارة المخاطر المالي

(1) عبد اللطيف عبد الحميد ، البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها ، ألدنار الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2000، ص113.

(2) إبراهيم كراسنة ، اطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، 2010 ، ص2.

أولاً: مؤشر الاقتصاد الكلي EI : هذا المؤشر يعكس الحالة العامة للاقتصاد من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الفرعية مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة عجز الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، نسبة الاحتياطيات الأجنبية/ الناتج المحلي الإجمالي. التي يمكن أن نبينها كالتالي: (2)

1- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر يقيس زيادة قيمة الإنتاج الاقتصادي الكلي لدولة على مدى فترة زمنية معينة، ويُستخدم لتقييم النمو الاقتصادي وصحة الاقتصاد، ويُعتبر أحد المؤشرات الرئيسية في تحديد تطور الاقتصاد الوطني.

2- نسبة عجز الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي: نسبة عجز الحساب الجاري تُستخدم لقياس التفاوت بين صادرات البلد و وارداته ، بينما الناتج المحلي الإجمالي يُستخدم لقياس حجم الاقتصاد الكلي للبلد. (1)

3. معدل التضخم: هو مقياس لزيادة متوسط أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، مثل سنة واحدة بالنسبة إلى فترة مماثلة سابقة، ويُستخدم كمؤشر لقياس تدهور قوة الشراء للعملة ويؤثر على الاستثمارات والتوظيف وقرارات السياسة الاقتصادية للدولة.

4. نسبة الاحتياطيات الأجنبية / الناتج المحلي الإجمالي : هذه نسبة تُحدد كمية الاحتياطيات الأجنبية (مثل العملات الأجنبية والذهب) المملوكة لدى البلد مقارنةً بإجمالي الإنتاج الاقتصادي السنوي للبلد. هذه النسبة تُستخدم كمؤشر لتقييم قدرة البلد على تحمل الصدمات الاقتصادية الخارجية وللتحكم في سيولة العملة والاستقرار المالي.

ثانياً: مؤشر سوق رأس المال CI : مؤشر يقيس أداء السوق المالية عن طريق تتبع قيمة مجموعة من الأسهم المختارة لتمثيل السوق، ويُستخدم كمؤشر لأداء الاقتصاد بشكل عام. المالي، كما ويتضمن مؤشرين فرعيين هما: (2)

1. مؤشر سوق العراق للأوراق المالية : يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العراقي، حيث يتمثل دوره في توفير صورة شاملة عن أداء الأسواق المالية في البلاد. يسهم في تحليل السيولة والاستثمارات واتجاهات السوق، كما يُستخدم كأداة لقياس أداء الشركات العاملة في السوق وتقييم استقرار المالي العراقي. (3)

2. القيمة السوقية للأسهم / الناتج المحلي الإجمالي : يقيس هذا المؤشر قيمة جميع الأسهم المتداولة في السوق بأسعارها الحالية. يُستخدم هذا المؤشر كمؤشر لحجم وقيمة السوق المالية للدولة أو لسوق مالي معين، أما الناتج المحلي الإجمالي فيقيس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال فترة زمنية محددة، ويُعد مؤشراً رئيسياً لقياس حجم الاقتصاد ونشاطه.

(1)-الحسني،فلاح والدوري مؤيد، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ،دار وائل للطباعة والنشر،عمان،2000،ص100.
(2) طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 179.
(3)- اسماعيل محمد هاشم، مصدر سابق ، ص63.

ثالثًا. مؤشر الدورة المالية: يعتبر مؤشر الدورة المالية هو أداة مهمة تساعد على فهم الدورات الاقتصادية وتحليل الأوضاع الاقتصادية، مما يساعد في اتخاذ قرارات مالية واستثمارية استنادًا إلى توقعات دقيقة للسوق. ويتضمن مؤشر واحد :

1. **فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الاجل):** تعتبر نسبة الائتمان الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث تقيس هذه النسبة حجم الائتمان المتاح للاقتصاد، مما يعكس استخدام الائتمان في الاستثمار والنمو الاقتصادي. واتجاه النسبة طويل الأجل يدل على التوجهات طويلة المدى للاستخدام الائتماني وتأثيره على التنمية الاقتصادية للدولة.(1)

خامسًا: علاقة الاستقرار المالي بالاستقرار النقدي

من المعروف أن البنوك المركزية تعمل على ضمان الاستقرار النقدي من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية لتنظيم ومراقبة حجم وتكلفة وتوافر واتجاه الأموال والائتمان في الاقتصاد لتحقيق بعض أهداف الاقتصاد الكلي مثل استقرار الأسعار والتوظيف الكامل والاقتصاد المستدام، ويعتبر النظام المالي أهم قناة لتنفيذ السياسة النقدية، حيث أن الأدوات النقدية بما في ذلك سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي وغيرها، لا تؤثر على الأنشطة الاقتصادية بشكل مباشر، بل تؤثر عليها من خلال تأثيرها على الاقتصاد الكلي، الموارد المتاحة في القطاع المالي، والتأكد من حالة التكامل وإن التشابك بين الدور الذي يلعبه القطاع المالي ودور السياسة النقدية يعني أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار المالي بمعزل عن الاستقرار النقدي، يتم التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية (الاستقرار المالي)⁽²⁾، وبالتالي يتم استخدام كلا النوعين من أدوات السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية (المالية) معا لتحقيق الأهداف الثلاثة (استقرار التضخم، وديناميكية النشاط الاقتصادي، والحفاظ على الاستقرار المالي) في هذه الحالة، ولأن البنك المركزي يتعين عليه في نهاية المطاف أن يوازن أهدافه، فإنه سيركز على تصحيح الاختلالات المالية المحتملة التي تساهم في تحسين الأداء الاقتصادي في قراراته المتعلقة بالسياسة النقدية، لأنه على الرغم من صعوبة رسم خطوط مستقيمة بين النظرية الاقتصادية والممارسة الفعلية، إلا أنه ومن الأفضل للسياسة النقدية أن تستجيب للتغيرات في درجة الاستقرار المالي، وفي الوقت نفسه تتفاعل مع توقعات التضخم والنشاط الاقتصادي، ولكن قوة استجابتها يجب أن تكون مسألة كمية وتجريبية⁽²⁾. ويمكن توضيح هذه العلاقات المرتبطة من خلال الشكل (1) بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي

(1) كريمي زينب، مباركي سمرة: قياس وتحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2003-2017، مقال بحثي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد، 02 الجزائر، أوت 2021، ص22.
(2). احمد شفيق الشاذلي، الإطار لعام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014، ص18.

جدول (9)

نسبة الاصول السائلة الى الالتزامات قصيرة الاجل للمصارف العاملة في العراق للمدة
(2022 – 2015)

السنة	نسبة الاصول السائلة الى الالتزامات قصيرة الاجل (مليار دينار)	معدل النمو السنوي
2015	338600
2016	324700	-4.1
2017	214100	-34.06
2018	102200	-52.2
2019	96000	-6.06
2020	82700	-13.8
2021	92100	11.3
2022	87700	-4.7

المصدر: البنك المركزي العراقي. تقارير الاستقرار المالي ، سنوات مختلفة

الشكل (4)

نسبة الاصول السائلة الى الالتزامات قصيرة الاجل للمصارف العاملة في العراق للفترة (2022 – 2015)

2- مؤشر نسبة التغطية (المخصصات / الديون غير العاملة)

يشير المؤشر على حجم الخسائر التي تتعرض اليها المصارف نتيجة تعثر القروض التي تمنحها الى الهيئات العامة والخاصة ، ويمكن استخراج قيمة المؤشر عن طريق تقسيم مخصصات خسائر القروض على حجم القروض المتعثرة ، ويمكن عرضها وفق الجدول التالي :-

جدول (10)

نسبة التغطية (مؤشر القطاع المصرفي) للمدة (2022-2015)

نسبة مخصصات خسائر القروض الى اجمالي القروض المتعثرة (3) = (1) / (2) %	حجم القروض المتعثرة (الديون غير العامة)(2)	مخصصات خسائر القروض (1)	السنة
6.1	3,133,507	191143.9	2015
5.9	3,275,598	193260.2	2016
5.4	4,386,444	236867.9	2017
5	4,983,794	249189.7	2018
5.7	4,147,527	236409.0	2019
7.8	4,455,662	347541.6	2020
7.1	4,668,546	331466.7	2021
6	4,355,587	261335.2	2022

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية .

<https://databank.worldbank.org/source/global-financial-development>

-العمود (3) من عمل الباحث.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان حجم مخصصات خسائر القروض بلغت 191143 مليار دينار وبنسبة 6.1% من اجمالي القروض غير العاملة او المتعثرة وهي نسبة عالية بسبب تدهور الاوضاع الامنية في العراق وبالتالي تعثر القطاع الخاص عن التسديد مما دفع المصارف الى زيادة تخصيص مبالغ لتلك الديون ، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي طيلة المدة 2016 – 2018 ثم ارتفعت عامي 2019 و 2020 عند 5.7% و 7.8% بسبب تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية التي مر بها البلد في عام 2019 فضلا عن ازمة كورونا الصحية وتوقف اغلب مشاريع الإنتاج وزيادة حجم البطالة مما انعكس على تعثر القروض في حين انخفضت هذه النسبة في عامي 2021 و2022 وبلغت 7.1% و6% ويرجع سبب الانخفاض الى قيام البنوك بتحديث سياساتها لإدارة المخاطر بشكل افضل وانتعاش الاقتصاد وإعادة هيكلة الديون مما ساعد في عمليات تحصيل الديون . ويمكن عرض نسبة مخصصات خسائر القروض الى اجمالي القروض المتعثرة.

3. مؤشر صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات / قاعدة راس المال

إن ارتفاع نسبة الديون المتأخرة التسديد بعد طرح المخصصات إلى رأس المال يعطي إشارة واضحة عن خطورة الوضع المالي للمؤسسات المصرفية ومن ثم يؤثر في مؤشر الاستقرار المالي في العراق، وهو ما ظهر جلياً لدى المصارف الحكومية نتيجة ضخامة حجم قروضها وضالة حجم رؤوس أموالها، لكن تفاقم تلك النسبة في ميزانيات المصارف يعطي دلالة على وجود مخاطر مالية فيها بصورة لا تقبل الشك، ما يستدعي إيلاء هذا الأمر قدراً عالياً من الأهمية لتفادي أية حالة تعثر محتملة قد تحصل مستقبلاً. ويبين الجدول (11) نسبة مساهمة الديون المتأخرة التسديد للمصارف العاملة إلى إجمالي رأس المال للقطاع المصرفي بصورة كلية، إذ بلغت 30.8 % عام 2015 ثم انخفضت إلى 27.9 % عام 2016 نتيجة زيادة ارتفاع قاعدة راس المال المصارف . ثم ارتفعت نسبة القروض غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى رأس المال بشكل تدريجي عام 2017 وعام 2018 إلى (2.33%) مقارنة بالنسبة ذاتها عام 2017 البالغة (30.5%) بالنسبة لإجمالي المصارف، نتيجة ارتفاع الديون غير العاملة للمصارف الحكومية والخاصة. وانخفضت نسبة الديون المتأخرة التسديد إلى رأس المال للقطاع المصرفي بصورة كلية بشكل طفيف في عام 2022 إلى (24.36%) مقارنة بعام 2021 البالغة (26.3%)، وهذا الانخفاض يعود إلى الزيادة الحاصلة في إجمالي رأس المال للقطاع المصرفي بمعدل (0.19%) لعام 2022، وانخفاض إجمالي الديون المتأخرة التسديد بنسبة (6.70%)، وقد بلغت هذه النسبة في عام 2022 (16.36%) للمصارف الحكومية و (8%) للمصارف الخاصة، وذلك نتيجة لانخفاض رؤوس أموال المصارف الحكومية مقارنة بالمصارف الخاصة.

جدول (11)

الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات / قاعدة راس المال للمصارف العاملة في العراق للفترة (2015 – 2022)

السنة	الديون غير العاملة	رؤوس اموال المصارف العاملة	صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات / قاعدة راس المال %
2015	3,133,507	10,147,898	30.8
2016	3,275,598	11,739,281	27.9
2017	4,386,444	14,341,320	30.5
2018	4,983,794	15,001,306	33.2
2019	4,147,527	15,351,276	27.02

26.5	16,778,264	4,455,662	2020
26.3	17,696,513	4,668,546	2021
24.3	17,879,543	4,355,587	2022

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:-

- البنك المركزي العراقي ، تقارير الاستقرار المالي 2015-2022 .

4. مؤشر نسبة إجمالي الديون / إجمالي الودائع

يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المصارف على تغطية التزاماتها من جهة واستخدام مصادر اموال المصارف في تغطية القروض من جهة أخرى ، كما أن هذا المؤشر يقيم مدى الاستقرار المالي أذ يُظهر هذا المؤشر مدى اعتماد المصرف على الودائع في تمويل أنشطته مقارنة بالاعتماد على الديون ،وعندما تكون النسب أقل تشير إلى أن المصرف يعتمد بشكل أكبر على ودائع العملاء كمصدر رئيسي للتمويل، مما يمكن أن يكون مؤشراً على استقرار مالي أعلى وبهذا ويمكن عرض نسبة إجمالي الديون الى إجمالي الودائع وفق الجدول (12) :-

الجدول (12)

اجمالي الديون / إجمالي الودائع للمصارف العاملة في العراق (2015 – 2022)

(مليار دينار)

السنوات	اجمالي الديون (1)	اجمالي الودائع (2)	اجمالي الديون / إجمالي الودائع الودائع (3) (2)/(1) =
2015	30300	64300	47.1
2016	30600	62300	49.1
2017	31008	67000	46.2
2018	31100	76800	40.4
2019	35400	82100	43.1
2020	34020	84900	40.0

47.9	96000	46000	2021
40.2	129000	51900	2022

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، تقارير الاستقرار المالي ، سنوات مختلفة .

اذ يتضح من الجدول اعلاه ان نسبة الديون الى الودائع لعام 2015 بلغت 47.1% وهي نسبة جيدة وتعكس قدرة المصارف على توفير السيولة في تمويل القروض التي تقترضها الى الهيئات العامة او الخاصة، بينما في عام 2016 ارتفعت بشكل نسبي لتبلغ اجمالي الديون الى الودائع 49.1% بالانخفاض الطفيف ويعود ذلك الى الاضطرابات الأمنية والسياسية في العراق بالإضافة الى انخفاض في أسعار النفط، واستمر بالانخفاض لغاية عام 2017 بنسبه 46.2% ويعود ذلك للتحسن البسيط في أسعار النفط والاستقرار النسبي في الأوضاع الأمنية والسياسية مما ادى الى زيادة الثقة لدى المستثمرين والمودعين واستمر الاستقرار النسبي لعام 2018 اذا بلغت 40.4% ويعود ذلك أيضا للتعافي في الاقتصاد العراق تدريجيا مما ساهم في استقرار القطاع المصرفي في حين عاود الارتفاع نسبة الديون الى اجمالي الودائع في عام 2019 بنسبه 43.1% بسبب زيادة الانفاق الحكومي وارتفاع الديون الحكومية ، وفي عام 2020 انخفضت الودائع وارتفعت الديون بنسبة بلغت 40.0% ويعود ذلك بسبب جائحة كوفيد-19 والحاجة الى التمويل مما اثرت وبشكل سلبي على اقتصاد العراق، واستمر الارتفاع حتى عام 2021 بنسبة 47.9% بسبب تداعيات الجائحة المستمرة والضغط الاقتصادية الناجمة عنها إضافة الى ذلك انخفاض في أسعار النفط لفترات متقطعة ، واستمرت تلك النسب بالتقلب التدريجي حتى وصلت 40.2 % عام 2022 وهذه النسب كانت منخفضة طفيفا بسبب تعافي الاقتصاد العراقي تدريجي بعد الجائحة وارتفاع أسعار النفط مما ساهم في تحسين الوضع المالي للبلد وزيادة الودائع المصرفية وبذلك استطاعت المصارف أن توفر السيولة اللازمة لمواجهة الازمات المالية المحتملة .

سابعا : تطبيق نموذج (Altman Z-3) على القطاع المصرفي العراقي لمدته(2015-2022)

1- نموذج ألتمان.

يعد نموذج Altman او نموذج Z-score من النماذج المهمة المستخدمة في قياس مدى السلامة المالية للمنظمات، حيث يعتبر الباحث ألتمان اول من بنى نماذج للتنبؤ بالاستقرار المالي للشركات الصناعية وغير الصناعية وكان ذلك في عام 1968، بعد ذلك قام الباحث بتطوير هذا النموذج حيث وضع نموذجا اخر لمنشآت القطاع الخاص عام 1977، ثم وضع نموذجا اخر عام 1995 للمؤسسات الغير صناعية والخدمية ومؤسسات الاقراض.

ان نموذج التمان Altman للاستقرار المصرفي هو نموذج تحليلي يستخدم لتقييم وتحليل استقرار البنوك ومقدار خطر الإفلاس الذي يمكن أن تواجهه. يستخدم النموذج مجموعة من المتغيرات المالية والمحاسبية لتقدير مخاطر الإفلاس، لقد اعتمد الباحث التمان في بناء نماذجه على بعض الاساليب الإحصائية لتحديد فرصة حدوث الإفلاس والتنبؤ بها بناءً على البيانات المالية الحالية للبنك اهمها التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات MDA بعد اختيار وفحص 33 نسبة مالية تم تحديد خمس نسب منها لتبقى في نموذجه الخاص بالمؤسسات غير الصناعية، اما المؤسسات الصناعية والخدمية والمصارف ومؤسسات الاقراض فقد اختار اربع نسب لبناء النموذج وهذه النسب هي :

1. راس المال العامل الى اجمالي الموجودات
 2. الارباح المحتجرة الى اجمالي الموجودات
 3. الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى اجمالي الموجودات
 4. القيمة الدفترية لحقوق الملكية الى اجمالي المطلوبات
- ان من أهداف استخدام نموذج التمان للاستقرار المصرفي هو تقييم المخاطر المالية حيث يساعد النموذج على تحديد المخاطر المالية التي قد تواجهها البنوك نتيجة لتعرضها لأنواع مختلفة من المخاطر الائتمانية والسوقية كذلك يعمل على تحسين إدارة رأس المال من خلال تقديم تقييم دقيق لمخاطر الإفلاس، ليسمح للبنوك بتحسين إدارة رأس المال وتوجيه استراتيجياتها بشكل أفضل. إضافة الى ذلك يقوم النموذج بدعم عمليات اتخاذ القرار وبالتالي يمكن للمديرين التنفيذيين والمراقبين الماليين استخدام نتائج النموذج لاتخاذ قرارات دقيقة حول إدارة المخاطر والتخطيط المالي للبنك. إضافة الى ذلك فان الاستخدام العملي لنموذج التمان يكون من قبل الجهات الرقابية والمراقبين الماليين لتقييم الاستقرار المالي للبنوك ومراقبة النظام المصرفي ويمكن أيضا استخدامه داخلياً من قبل البنوك نفسها لتقييم ومراقبة مخاطرها المالية وضمان استمراريتها في السوق. ومما سبق نجد ان نموذج التمان للاستقرار المصرفي يعد أداة تحليلية هامة تساعد على تقييم وفهم مخاطر الإفلاس المحتملة التي تواجه البنوك، مما يساعد في تعزيز استقرار القطاع المصرفي بشكل عام.

2- مفهوم نموذج ألتمان Z-score

نموذج ألتمان Z-score هو أداة تحليلية استخدمت أساساً لتقدير احتمالات الإفلاس أو الإفلاس المحتمل للشركات، واستخدمت أيضاً لتقييم الاستقرار المالي للقطاع المصرفي. تم تطوير هذا النموذج بواسطة الباحث إدوارد ألتمان في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وهو يعتمد على عدد من المتغيرات المالية الرئيسية التي يمكن أن تعطي صورة شاملة عن وضع المؤسسة المالي.

3- معادلة Altman Z-Score

تستخدم معادلة نموذج ألتمان Z-Score لتقدير احتمالية الإفلاس للشركات والمصارف، وهي تعتمد على اربع متغيرات مالية رئيسية والصيغة الرياضية لها متمثلة في النموذج التالي:

$$Z = 6.56x_1 + 3.26x_2 + 6.72x_3 + 1.05x_4$$

حيث ان

Z تمثل المؤشر الكلي للاستقرار المالي

x_1 تمثل راس المال العامل الى اجمالي الموجودات

x_2 تمثل الارباح المحتجرة الى اجمالي الموجودات

x_3 تمثل الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى اجمالي الموجودات

x_4 تمثل القيمة الدفترية لحقوق الملكية الى اجمالي المطلوبات

توضح هذه المتغيرات المالية مختلف جوانب الأداء المالي والقدرة على التحمل المالي للشركة. وان القيمة النهائية ل-Z Score تستخدم لتصنيف الشركة إما كأمنة (منخفضة الاحتمالية للإفلاس) أو مهددة بالإفلاس (ارتفاع الاحتمالية للإفلاس) او ضمن المنطقة الرمادية (غير محددة الاحتمالية للإفلاس) بناءً على القيمة التي تحسب باستخدام هذه المعادلة.

رابعاً- مؤشرات نموذج ألتمان.

نموذج ألتمان المعدل للمصارف يستخدم عددًا من المؤشرات المالية الرئيسية لتقدير الاستقرار المالي واحتمالية الإفلاس للبنوك. هذه المؤشرات تشمل عادةً النقاط التالية:

1- راس المال العامل:

يشير رأس المال العامل في المصارف إلى القدرة على تلبية الالتزامات المالية اليومية أو القصيرة الأجل. وهو يتألف من الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية (مثل الودائع المستحقة للدفع والاستثمارات القصيرة الأجل)، ناهيك عن القروض والسلف التي تحتاج إلى سداد في الفترة القريبة. تعد إدارة رأس المال العامل أمرًا حيويًا لاستدامة العمليات المصرفية والتأكد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم الخدمات لعملائه بشكل مستمر ودون انقطاع.

2- اجمالي الموجودات:

اجمالي الموجودات في المصارف يشير إلى قيمة جميع الأصول التي تمتلكها المصارف. تشمل هذه الأصول عادةً:

- الودائع: وهي الأموال التي يودعها العملاء في المصارف.
 - القروض والسلف: وهي الأموال التي يقرضها المصرف للأفراد والشركات.
 - الاستثمارات: وهي الأموال المستثمرة في أوراق مالية وأسهم وسندات.
 - العقارات والممتلكات الأخرى: مثل الفروع العقارية والمباني التابعة للمصرف.
 - الأصول الأخرى: مثل الأصول الملموسة وغير الملموسة الأخرى.
- ان إجمالي الموجودات يعكس حجم المصرف ونطاق نشاطه، ويعد مؤشرًا هاماً لقوته المالية وقدرته على تقديم الخدمات المالية والتمويلية للمجتمع.

3-الأرباح المحتجزة:

الأرباح المحتجزة في المصارف تعني الأرباح التي تم تحقيقها ولم توزع بعد على المساهمين أو الملاك للمصرف. يتم حجز هذه الأرباح عادة لاستخدامها في التوسع في الأعمال، أو لتعزيز رأس المال، أو كاحتياطات للتعامل مع المخاطر، أو لأغراض أخرى ذات صلة بنشاط المصرف. ويتم حسابها بعد خصم أي مخصصات ضريبية أو أرباح غير موزعة سابقاً. تُعتبر الأرباح المحتجزة جزءًا من حقوق المساهمين في المصرف، وتعكس النمو الداخلي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق أرباح مستقبلية أعلى.

3- الأرباح قبل الفوائد والضرائب:

الأرباح قبل الفوائد والضرائب في المصارف هو مؤشر يمثل إجمالي الأرباح التي تحققها المصارف من عملياتها التشغيلية قبل خصم الفوائد والضرائب. ويعد مؤشراً هاماً للأداء المالي للمصرف، حيث يعكس القدرة على تحقيق أرباح من النشاط الأساسي للمصرف قبل أن تؤثر عليها التكاليف المالية (الفوائد) والضرائب. يمكن استخدام هذا المؤشر لمقارنة أداء المصارف مع بعضها البعض، ولتقييم كفاءة إدارتها وإنتاجيتها في تحقيق الأرباح من الأنشطة التشغيلية الأساسية.

4- القيمة الدفترية لحقوق الملكية:

القيمة الدفترية لحقوق الملكية في المصارف تعني القيمة التي يُعتبر بها هذه الحقوق في السجلات المحاسبية للمصرف. يتم حساب القيمة الدفترية عادةً كمجموع رأس المال الاستثماري (الأسهم) والاحتياطيات والأرباح المحتجزة (الربحية المحتجزة)، بعد خصم الخسائر التراكمية وأي ديون للمساهمين. ان القيمة الدفترية لحقوق الملكية تختلف عن القيمة السوقية، حيث تُعبر القيمة السوقية عن سعر سهم المصرف في السوق المالية، الذي يتأثر بالعديد من العوامل مثل الطلب والعرض وأداء الشركة والظروف الاقتصادية. تُستخدم القيمة الدفترية عادةً كمؤشر لقوة المصرف من حيث حجم رأس المال الدائن والاحتياطيات المالية، ولكنها لا تعكس القيمة الفعلية للمصرف بالنسبة للمستثمرين لأنها لا تأخذ في الاعتبار القيمة المتوقعة للأرباح المستقبلية أو النقدية للمصرف.

6- اجمالي المطلوبات:

ان مصطلح "اجمالي المطلوبات" في المصارف يشير إلى مجموع الأموال التي يجب على العملاء والجهات الأخرى سدادها للمصرف. تشمل هذه المطلوبات عادةً:

- الودائع: وهي الأموال التي يودعها العملاء في المصرف، سواء كانت حسابات جارية أو حسابات استثمارية.
 - القروض والسلف: وهي الأموال التي يقدمها المصرف كقروض للأفراد والشركات.
 - الديون والسندات: وهي الأموال التي يتم استدانتها من جهات أخرى، مثل السندات والقروض من المصارف الأخرى أو الهيئات المالية.
 - التزامات أخرى: مثل الالتزامات المستحقة للدفع والمدفوعات المستقبلية.
- ان إجمالي المطلوبات يعكس حجم الأموال التي يجب على المصرف جمعها وإدارتها بفعالية، ويعد مؤشراً هاماً لقوة القروض والودائع والاستثمارات التي يحتفظ بها.

يعتمد استخدام هذه المؤشرات على تحليل مالي دقيق للبنك، وتقدير القيم النهائية لـ Z-Score بناءً على القواعد والتعديلات المحددة للقطاع المصرفي. تساعد هذه المؤشرات المحللين الماليين على فهم وتقدير الاستقرار المالي والمخاطر المحتملة التي قد يواجهها البنك في ظل التحديات الاقتصادية والمالية المتغيرة.

5- تطبيق نموذج Altman على القطاع المصرفي العراقي

ان تطبيق نموذج ألتمان على القطاع المصرفي العراقي يمكن أن يكون أداة مفيدة لتقييم الاستقرار المالي للبنوك في العراق وتحديد المخاطر المحتملة للإفلاس. وتحتاج عملية التطبيق إلى وضع بعض الخطوات والنقاط التي يمكن اتباعها لهذا الغرض:

1. جمع البيانات المالية:
يجب أولاً وقبل كل شيء جمع البيانات المالية اللازمة للبنوك في العراق، مثل القوائم المالية (الميزانيات) والتقارير المالية السنوية والربع سنوية. وتشمل هذه البيانات الأصول، الالتزامات، الربحية، التدفقات النقدية، وغيرها من المعلومات المالية الهامة.
 2. تحليل المؤشرات المالية:
استخدام المؤشرات المالية الأساسية مثل العائد على الأصول، نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الالتزامات، التغير في حقوق المساهمين، ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى القيمة الدفترية، ونسبة التدفقات النقدية من التشغيل إلى الأصول الكلية. يتم تحليل هذه المؤشرات لتقدير مدى استقرار كل بنك واحتمالاته للإفلاس أو الفشل أو التعثر.
 3. تطبيق معادلة ألتمان Z-Score:
بعد تجميع البيانات وتحليل المؤشرات، يمكن استخدام معادلة Z-Score لتقدير مؤشر الاستقرار المالي لكل مصرف او للقطاع المصرفي. يتم ذلك عن طريق تعويض قيم المتغيرات في المعادلة وحساب القيمة النهائية لـ Z-Score.
 4. تفسير النتائج:
بعد حساب قيمة Z-Score لكل مصرف او للقطاع المصرفي، يتم تفسير النتائج بناءً على النطاق المحدد للنموذج. وان القيمة النهائية لـ Z-Score تعد مؤشراً على مدى الاستقرار المالي لقطاع المصارف، حيث تشير القيم الأعلى عادةً إلى استقرار أكبر، في حين تدل القيم المنخفضة على احتمالية أعلى للإفلاس. وبذلك يمكن لنموذج ألتمان Z-Score أن يكون أداة هامة في تقييم وفهم الاستقرار المالي للمصارف في العراق، والمساعدة في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر توجهاً وتحققاً للأرباح.
- ان الجدول التالي يبين قيم المؤشرات الأربعة التي ذكرت سابقاً إضافة الى قيم نموذج ألتمان Z-Score لقطاع المصارف ولجميع السنوات المدروسة:

السنوات	راس المال العامل الى اجمالي الموجودات	الارباح المحتجرة الى اجمالي الموجودات	الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى اجمالي الموجودات	القيمة الدفترية لحقوق الملكية الى اجمالي المطلوبات	z-score
	X1	x2	x3	x4	
2015	1.3	0.8	1.4	0.2	20.61

10.16	0.2	0.04	0.4	1.3	2016
55.41	0.4	4.8	4.6	1.2	2017
22.49	0.4	1.5	1.7	1	2018
33.31	0.5	2.9	2.3	0.9	2019
107.52	0.4	13.1	1.3	2.3	2020
8.94	0.6	0.08	1.2	0.6	2021
246.16	5.3	11.8	1.4	24.3	2022
63.08	1.00	4.45	1.71	4.11	المتوسط

أولاً :التحليل المالي حسب المؤشرات :

1- التحليل حسب مؤشر راس المال العامل الى مجموع الموجودات x1.

ان هذه النسبة تعد من المؤشرات المهمة حيث انها تعطي نظرة حول الأهمية النسبية للموجودات المتداولة التشغيلية نسبة الى اجمالي الموجودات ورمزنا لها بالرمز x1 وحسبت وفق الصيغة الآتية:

$$X1 = \text{راس المال العامل} / \text{مجموع الموجودات}$$

واجرى الباحث التحليل المالي لهذه النسبة لقطاع المصارف ولفترة ثمانية أعوام ابتداء من عام 2015 وانتهاء بعام 2022 حيث بلغت قيمة هذا المؤشر في عام 2015 1.3 و عام 2016 1.3 بينما بلغت قيمته 1.2 في عام 2017 اما قيمته في عام 2018 فقد بلغت 1 وفي عام 2019 بلغت 0.9 بينما بلغت قيمته في عام 2020 2.3 وبلغت قيمته 0.6 في عام 2021 بينما بلغت قيمة المؤشر 24.3 في عام 2022. اما قيمة المؤشر لجميع السنوات فقد بلغت 4.11.

2- التحليل حسب مؤشر الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجودات x2.

ان هذه النسبة تعد من المؤشرات المهمة حيث انها تعطي نظرة حول الأهمية النسبية للكمية الكلية للأرباح نسبة الى اجمالي الموجودات ورمزنا لها بالرمز x2 وحسبت وفق الصيغة الآتية:

$$X2 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{مجموع الموجودات}$$

وقد اجرى الباحث التحليل المالي لهذه النسبة لقطاع المصارف ولفترة ثمانية أعوام ابتداء من عام 2015 وانتهاء بعام 2022 حيث بلغت قيمة هذا المؤشر في عام 2015 0.8 و عام 2016 بلغت قيمة المؤشر 0.4 بينما بلغت قيمته 4.6 في عام 2017 اما قيمته في عام 2018 فقد بلغت 1.7 وفي عام 2019 بلغت 2.3 بينما بلغت قيمته في عام 2020 1.3

وبلغت قيمته 1.2 في عام 2021 بينما بلغت قيمة المؤشر 1.4 في عام 2022. اما قيمة المؤشر لجميع السنوات فقد بلغت 1.71.

3- التحليل حسب مؤشر الربح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات x3.

ان هذه النسبة تعد من المؤشرات المهمة حيث انها تعطي نظرة حول الأهمية النسبية للربحية نسبة الى اجمالي الموجودات ورمزنا لها بالرمز x3 وحسبت وفق الصيغة الآتية:

$$X3 = \text{الربح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مجموع الموجودات}$$

واجرى الباحث التحليل المالي لهذه النسبة لقطاع المصارف ولفترة ثمانية أعوام ابتداء من عام 2015 وانتهاء بعام 2022 حيث بلغت قيمة هذا المؤشر في عام 2015 1.4 و عام 2016 بلغت 0.04 بينما بلغت قيمته 4.8 في عام 2017 اما قيمته في عام 2018 فقد بلغت 1.5 وفي عام 2019 بلغت 2.9 بينما بلغت قيمته في عام 2020 13.1 وبلغت قيمته 0.08 في عام 2021 بينما بلغت قيمة المؤشر 11.8 في عام 2022. اما قيمة المؤشر لجميع السنوات فقد بلغت 4.45.

4- التحليل حسب مؤشر القيمة السوقية لحقوق المالكين الى القيمة الدفترية لإجمالي المطلوبات x4.

ان هذه النسبة تعد من المؤشرات المهمة حيث انها تعطي نظرة حول الأهمية النسبية للقيمة السوقية لحقوق المالكين نسبة الى القيمة الدفترية لإجمالي المطلوبات ورمزنا لها بالرمز x4 وحسبت وفق الصيغة الآتية:

$$X4 = \text{القيمة السوقية لحقوق المالكين} / \text{القيمة الدفترية لإجمالي المطلوبات}$$

واجرى الباحث التحليل المالي لهذه النسبة لقطاع المصارف ولفترة ثمانية أعوام ابتداء من عام 2015 وانتهاء بعام 2022 حيث بلغت قيمة هذا المؤشر في عام 2015 0.2 و عام 2016 0.2 بينما بلغت قيمته 0.4 في عام 2017 اما قيمته في عام 2018 فقد بلغت 0.4 ايضا وفي عام 2019 بلغت 0.5 بينما بلغت قيمته في عام 2020 0.4 وبلغت قيمته 0.6 في عام 2021 بينما بلغت قيمة المؤشر 5.3 في عام 2022. اما قيمة المؤشر لجميع السنوات فقد بلغت 1.

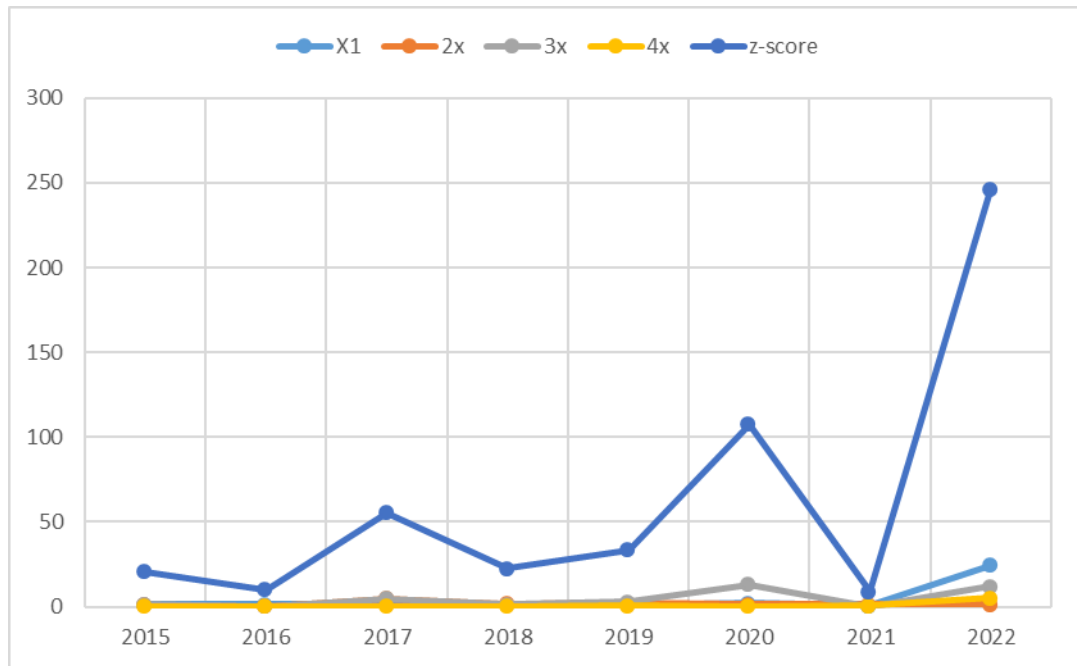
ثانياً: تحليل الاستقرار المالي (Z-score)

اعتمادا على نتائج قيمة Z-score في الجدول أعلاه يمكن تصنيف القطاع المصرفي في كونه مستقر ماليا او غير مستقر ماليا او يمكن ان يكون رمادي الحكم (أي لا يمكن الحكم عليه) وحسب الآتي:

- 1- **القطاع المصرفي المستقر:** يتم الحكم على القطاع المصرفي بانه مستقر ماليا اذا كانت قيمة Z-score اكبر من 2.9 وبذلك يكون القطاع المصرفي ذو أداء جيد وبعيد عن احتمالات الفشل او الإفلاس او التعثر الناتج من عدم الاستقرار.
- 2- **القطاع المصرفي غير المستقر:** يتم الحكم على القطاع المصرفي بانه غير مستقر ماليا اذا كانت قيمة Z-score اقل من 1.8 وبذلك يكون القطاع المصرفي ذو أداء غير جيد وتوجد احتمالات للفشل او الإفلاس او التعثر الناتج من عدم الاستقرار.

3- **القطاع المصرفي لا يمكن الحكم عليه:** يتم الحكم على القطاع المصرفي بأنه رمادي أي غير معروف باستقراره أو عدم استقراره مالياً إذا كانت قيمة Z-score تقع ضمن الفترة $1.8 < Z\text{-score} < 2.9$ وبذلك يكون القطاع المصرفي ذو أداء غير محدد وقد يكون أو لا يكون هناك احتمالات الفشل أو الإفلاس أو التعثر. وتشير نتائج Z-score في الجدول أعلاه أن قيمتها في سنة 2015 بلغت 20.61 بينما بلغت قيمتها 10.17 في سنة 2016 أما في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 55.41 وبلغت قيمتها 22.49 في سنة 2018 أما في سنة 2019 فقد بلغت قيمتها 33.32 وبلغت قيمتها 107.53 في سنة 2020 أما في سنة 2021 فقد بلغت قيمتها 8.95 وبلغت قيمتها 246.16 في سنة 2022. وبالتالي يتضح أن معدل قيمة Z-score لجميع السنوات بلغت 63.08. ومن القيم السابقة لـ Z-score يتضح أن وضع القطاع المصرفي هو وضع جيد جداً وغير مهدد بالفشل أو التعثر أو الإفلاس كون القيم كانت أكبر من 2.9.

والشكل البياني التالي بين قيم Z-score لجميع السنوات المدروسة في القطاع المصرفي:



من خلال الشكل أعلاه يتضح أن أعلى قيمة من قيم Z-score كانت عند السنة 2022 حيث كان وضع القطاع المصرفي في أفضل حالاته بينما أقل قيمة من قيم Z-score كانت عند السنة 2021 حيث كان القطاع المصرفي في أدنى حالاته وقد يعزى هذا الانخفاض إلى الوضع المالي للقطاع المصرفي أثناء تأثير جائحة كورونا وما تبعها من حالات انكماش اقتصادي ومالي.

الخلاصة.

أولاً: الاستنتاجات.

1. أظهرت نتائج التحليل المالي أن القطاع المصرفي على وفق أنموذج (Z-Score) لـ (Altman) لا يعاني من عدم الاستقرار المالي بسبب ارتفاع أغلب مستويات المؤشرات التي تم حسابها على وفق النموذج إذ أن القطاع المصرفي

في العراق قد اجتاز المؤشرات الخاصة بهذا الاختبار، وهذا يدل على أن المصارف بشكل عام تمارس النشاط المصرفي بشكل سليم مما يؤدي بها إلى الاستقرار المالي وهذا بدوره سوف يؤدي إلى عدم وجود أي مخاطر ماليه.

2. يسهم الاستقرار المالي في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على أداء وظائفه ومهامه المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية مثل توفير السيولة وتقديم الائتمان المالي وغيرها الأمر الذي يجعل القطاع المصرفي قادراً على مواجهة الازمات الداخلية والخارجية التي تحدد استقرار القطاع المصرفي العام في العراق.

3. إن الزيادة في رؤوس أموال المصارف تعد من المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي كونه يزيد من الرفاعة المالية ويعزز من مقدرتها في مواجهة المخاطر، ويضمن سلامة ومثانة المصارف وحماية أكبر للمودعين، فضلاً عن زيادة نسبة رأس مال القطاع المصرفي الى الناتج

4. أحلت القطاع المصرفي العراقي على الائتمان النقدي النسبة الاكبر من اجمالي الائتمان، مما يدل على استقرار مالي في توفير السيولة الازمه لدعم الاقتصاد العراقي، وذلك لامتلاكها شبكة فروع كبيرة ومنتشرة في جميع أنحاء العراق، فضلاً عن سهولة الوصول إلى خدماتها.

5. استحوذ القطاع المصرفي على معظم رؤوس الأموال واحتفاظها بسيولة عالية لسعيها في تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد لضمان أن الائتمان الممنوح يساهم في تعزيز الربحية المستدامة دون التعرض لمخاطر مفرطه تؤثر على الاستقرار المالي.

6. إن زيادة الكثافة المصرفية مع زيادة عدد فروع المصارف العاملة في العراق، يدل ذلك على سهولة تقديم افضل الخدمات المصرفية إلى الجمهور مما يعطي انطباع جيد للمتعاملين، وبالتالي تحسين الكثافة المصرفية يعزز الثقة في التعامل مع المصارف و تقدم افضل الخدمات المصرفية للجمهور.

7. تطبيق نموذج (Altman Z-3) يسهم في إعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للقطاع المصرفي أذ يقدم معلومات مفيدة للجهات الرقابية حول حقيقة الاستقرار المالي.

ثانياً: التوصيات

1. تعزيز الدور التنظيمي والرقابي للبنك المركزي العراقي مع تطوير برامج الاصلاح للقطاع المصرفي وزيادة عدد مرات التفتيش على المصارف لتحسين التزامها بتعليمات البنك المركزي ليؤدي دوراً أكبر في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

2. متابعة البنك المركزي العراقي وتيرة التطورات والقرارات الصادرة عن اللجان المالية الدولية بهدف تقوية وتعزيز مؤشرات الاستقرار المالي في العراق تبعاً لحجم التحديات المصرفية في البلاد وخاصة في ضوء العولمة المصرفية.

3. ينبغي أن يتمتع القطاع المصرفي بالقدرة على تشخيص المخاطر والكشف عنها مبكراً والتعامل معها بفضل وجود نظام معلومات يسمح للإدارة بتحقيق أهدافها بشكل صحيح.

4. ينبغي على القطاع المصرفي دراسة الجدارة الائتمانية للزبون بشكل جيد لاسيما للمكونات الخمسة الاساسية لمنح الائتمان (الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، الظروف المحيطة)، فضلاً عن وضع خطة رصينة لتحصيل ديونها المتعثرة. كما يتطلب من السلطات المختصة في البنك المركزي العراقي إبلاء هذا الأمر أهمية كبيرة لتجنب أي حالة تعثر قد ينتج عنها مخاطر مالية تواجه المصارف في المستقبل.
5. على المصارف توجيه استثماراتها نحو القطاعات الاقتصادية في البلد وعدم احتفاظها بموجودات سائلة كبيرة الأمر الذي قد يؤدي به من أن عدم استثمار تلك الموارد بشكل الصحيح لربما يؤثر على برحيتها وحرمان الاقتصاد العراقي من التمويل الذي يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
6. نقترح وجود قسم في سوق العراق للأوراق المالية يختص باستخدام نماذج التنبؤ لمعرفة الوضع المالي للمصارف وذلك بهدف التعرف مسبقاً على حالات عدم الاستقرار المالي.
7. يساعد تطبيق نموذج (Altman Z-3) في قطاع المصرفي إلى توجيه المستثمرين نحو اختيار الأسهم المثلى التابعة للمصارف المنضمة في بورصة العراق للأوراق المالية.

المصادر

أولاً - المصادر العربية

1. أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، موقع صندوق النقد العربي، 2014.
2. جاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، سلسلة قضايا اقتصادية، التي يصدرها صندوق النقد الدولي، العدد 36، 2005.
3. عبد اللطيف عبد الحميد، البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها، أدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، 113.2.
4. ابراهيم كراسنة، اطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر، صندوق النقد العربي، ابو ظبي 2010
5. الحسن، فلاح والدوري مؤيد، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص100.
6. طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
7. احمد شفيق الشاذلي، الإطار لعام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014.

1. International Monetary Fund, **Defining Financial Stability**, On available:
<https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/book/9781589064409/ch005.xmi>
2. Quaden Guy (2007): << les banques centrales et la stabilité financière », Séance d'ouverture de la conférence de l'international coopérative and mutual insurance federation, Bruxelles, 26, Septembre, P.02
- Mishkin, frederick, Global Financial Instability: Framework, Events, Issues » journal of 3 perspectives, vol 13 april 2009.
economic
- 4.E Philip Davis, Towards a Typology For Systemic Financial Instability, Economics and Finance Working papers, Brunel University, London, 12th November 2003.
5. Roger W Ferguson, Jr. Should Financial Stability Be An Explicit Central Bank Objective? Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems, Conference at the IMF in Washington, D.C., September 16-17. 2002, International Monetary Fund, 2003.
- 6.E Philip Davis, Towards a Typology For Systemic Financial Instability, Economics and Finance Working papers, Brunel University, London, 12th November 2003.